المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٣/٢ الموافق ١٨ رجب ١٤٤٢هـ العدد ٤٨٠ السنة التاسعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«حروب إسرائيل على الوعي» في العصر الرقمي!

صفحة (٢)

عن تحولات إسرائيل إزاء سورية: هل هناك تكريس لمبدأ التسليم ببقاء النظام؟

صفحة (٣)

ضغوط على غانتس وغيره للانسحاب والأزمة الاقتصادية آخذة بالتعمق في جانب البطالة!

كتب برهوم جرايسي:

بيني غانتس.. من قائد لـ «الوسط» إلى عبء عليه.

تدخل الحملة الانتخابية الإسرائيلية، هذا الأسبوع، المرحلة الحاسمة، وهي الأسابيع الثلاثة الأخيرة، قبل يوم الانتخابات البرلمانية التي ستجري في ٢٣ آذار الجاري، إذ تبدأ الصورة تتضح أكثر، وتتقارب استطلاعات الرأي لمؤشر أوضح حول النتيجة النهائية، على الرغم من الحالة الاستثنائية التي تجري فيها الانتخابات بسبب الحالة الصحية، التي قد تنعكس ولو بشكل محدود على نسبة التصويت. ويظهر منذ الآن، أن احتمال حرق الأصوات قائم بين القوائم التي تمثل الجمهور غير المتجانس، المعارض لاستمرار حكم بنيامين نتنياهو، وبات مقلقا للقوائم التي تمثله. وتتزايد الضغوط على بيني غانتس وغيره للانسحاب من الحملة الانتخابية. من جانب آخر، فإن الأزمة الاقتصادية بدأت تتكشف بعمقها في الشارع على مستوى البطالة والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وقد يكون لها دور في اتجاهات التصويت.

ويظهر في المشهد العام للاستطلاعات أن قائمة «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس، متأرجحة أكثر من غيرها، عند نسبة الحسم- ٣,٢٥٪، وبدرجة أقل قائمة ميرتس، التي تمنحها استطلاعات الرأي ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد. في حين أن القائمة الاقتصادية برئاسة محاسب الدولة العام الأسبق يارون زليخا، تحصل على نسبة ٢٪ كحد أقصى، وهي بعيدة عن نسبة الحسم، لذا فإن الضغوط تتكثف بشكل خاص على غانتس وزليخا لينسحبا من المنافسة الانتخابية، ما سينقذ عشرات آلاف الأصوات من احتمال الحرق، وكلها من الجمهور المعارض لاستمرار حُكم نتنياهو، بدعوى أن هذه الأصوات ستعزز قوائم في ذات الفريق.

وحتى الآن، حسب تقارير، فإن قائمة «الديمقراطيين» تستعد للانسحاب من المنافسة، وهي لا تصل إلى حتى نسبة ١٪ من المصوتين، وتدور أحاديث حول أن قائمة البروفسور زليخا ستنسحب خلال أيام، في حين أن غانتس يخوض معركة ضد مطالبيه بالانسحاب، ومن بينهم ١٣٠ ضابط احتياط في الجيش الإسرائيلي. وسيكون من الصعب رؤية غانتس ينسحب من الحملة الانتخابية، لأنها بالنسبة له لحظة انكسار، وهو القائد العام الأسبق للجيش، ومن ناحية أخرى، فإن هذا الانسحاب قبل الوصول إلى يوم الانتخابات، سيكلفه ملايين الدولارات، التي صرفها حتى الآن على الحملة الانتخابية، وسيكون محروما من أي تمويل رسمي، ما يعني أنه حتى لو تيقّن غانتس من صعوبة اجتيازه نسبة الحسم، وأراد الانسحاب، فسيكون على مطالبيه ضمان من يسدد له الفاتورة العالية للمصاريف التي أنفقها في الحملة الانتخابية.

وبحسب وصف صحيفة «معاريف» لتصريحاته، يدعي غانتس في مقابلات أجريت معه في الأيام الأخيرة، لصد الضغط عليه، أنه «مقاتل قفز على القنبلة اليدوية كي ينقذ دولة إسرائيل من انتخابات رابعة. وهو مقتنع بأنه أخذ من نتنياهو نصف حكومة، وقرر جدول أعمال، وحمى جهاز القضاء ومنع الضم. والآن مهمته إحباط «مؤامرة نيسان» التي يعدها نتنياهو: 'إلغاء المحاكمة، إقالة المستشار القانوني للحكومة والبقاء في الحكم إلى الأبد'».

وتقول المحللة السياسية في صحيفة «معاريف» أوريت ليفي، في مقال لها في نهاية الأسبوع الماضي، إنه في إطار السعي لعدم حرق الأصوات، في الفريق المعارض لنتنياهو، فإن «أساس الضغط يمارس على بيني غانتس كي ينسحب منذ الآن. في الانتخابات السابقة علق مصوتو اليسار- الوسط عليه الأمل بتغيير نتنياهو. أما الآن فيشيرون إليه كمن يعرض المعسكر للخطر. غانتس هو حالة كلاسيكية لزعيم كان طريقه إلى الجحيم السياسي مرصوفا بالنوايا الحسنة. وقد ربح باستقامة كل ما يقال عنه. كانت لديه معلومات استخبارية في الزمن الحقيقي، ولكنه اختار أن يتجاهل كل تحذيرات «مصابي بيبي» ودخل بعيون مفتوحة إلى الفخ الذي أعده له نتنياهو».

ويرى المحللون الإسرائيليون أن نتنياهو يخوض حملة انتخابية أفضل من الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة، لأنه ضمن عدم «حرق أصوات» في معسكر اليمين الاستيطاني، بضم حركة «قوة يهودية» («عوتسما يهوديت»)، برئاسة إيتمار بن غفير، المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة، إلى تحالف مع حزب «الصهيونية الدينية»، وفي ذات الوقت، أضعَفَ تحالف أحزاب اليمين الاستيطاني، كي لا يكون جسما برلمانيا بقوة قريبة من قوة حزب الليكود.

كذلك فإن ممارساته منذ انتخابات آذار ٢٠٢٠، أدت إلى شق تحالف «أزرق أبيض»، وعمليا نسف هذا التحالف الذي حقق في آخر انتخابات ٣٣ مقعدا. ويضاف إلى هذا، انشقاق حزب من الأحزاب الأربعة التي شكلت القائمة المشتركة، المستمرة بثلاثة أحزاب، ولكن كل نتيجة ستحصل عليها، والقائمة المنشقة عنها، لن تحقق ١٥ مقعدا معا، كما كان في انتخابات آذار ٢٠٢٠. وتساهم في هذه النتيجة، مؤشرات لتراجع نسبة التصويت بين العرب، من ٦٤٪ في الانتخابات السابقة، إلى ٥٦٪ في الانتخابات المقبلة، بحسب سلسلة من الاستطلاعات.

وبحسب المحللة أوريت ليفي، السابق ذكرها هنا، فإن الليكود قد يحقق تقدما عن النتيجة التي يحصل عليها حاليا، ٢٨ مقعدا، كما أنه برأيها لا أساس لإعلان نتنياهو أنه لن يمنح بن غفير، رئيس حركة «قوة يهودية»، حقيبة وزارية، وأنه في حال عرف نتنياهو بأنه لن تكون أغلبية من دون ضم بن غفير للحكومة فإنه سيضمه. ولكن المحللة التي تعتمد في تقييمها على طريقة عمل نتنياهو، لم تأخذ بالحسبان اعتراض أحزاب مرشحة للانضمام لحكومة كهذه، على ضم بن غفير لها كوزير.

الأزمة الاقتصادية وقنبلة البطالة

حتى الآن أظهرت التقارير الاقتصادية الرسمية، الصادرة عن وزارة المالية ومكتب الإحصاء الحكومي، أن عمق الأزمة الاقتصادية في العام الماضي ٢٠٢٠، جاء «أخف وطأة» من التقديرات التي انتشرت بشكل متتال خلال العام الماضي، وهذا نهج معروف، بأن يتم طرح تقديرات سيئة، فإن وقعت تكون التقديرات قد صدقت، ولكن إن كانت الحصيلة أسوأ بدرجة أقل، فإن الحكومة تسجل هذا لنفسها كإنجاز، ولكن من تحت كل هذه العناوين الكبيرة للاقتصاد، هناك واقع أزمة اقتصادية ملموسة على مستوى الجمهور الذي تراجع استهلاكه بنسبة ١١٪، بينما البطالة الفعلية، بمعنى الذين لا أماكن عمل تستوعبهم بعد الرفع الكلي للإغلاق، ستكون بمثابة قنبلة في وجه كل حكومة جديدة بعد الانتخابات، خاصة وأنه توجد فوضى في الإحصائيات الدقيقة، حسب تقرير اقتصادي صحافي، ولكن في كل الأحوال، فإن الحديث عما بين ٨٪ إلى ٩٪ بطالة فعلية.

فعلى صعيد الوضع الاقتصادي في العام الماضي ٢٠٢٠، أعلن مكتب الإحصاء المركزي أن الاقتصاد سجل انكماشا بنسبة ٢,٤٪، رغم التقديرات الأولية التي تحدثت عن انكماش يتراوح ما بين ٥,٥٪ إلى ٧٪. ثم انخفضت التقديرات في نهايات العام الماضي إلى ما بين ٣,٣٪ وحتى ٣,٧٪، من حجم الناتج العام، في العام الماضي.

ويقول مكتب الإحصاء إن حجم الناتج العام انخفض في العام الماضي إلى مستوى ١,٣٨٦ ترليون شيكل، أي ما يعادل ٤٢٦ مليار دولار، وفق سعر صرف الدولار في هذه الأيام (حوالي ٣,٢٦ شيكل للدولار). وإن العجز في الميزانية العامة، بلغ ١١,٢٪ من حجم الناتج العام، بمعنى ١٥٥ مليار شيكل (٤٧,٥ مليار دولار)، في حين أن التقديرات كانت تتحدث عن قرابة ١٣,٥٪ من حجم الناتج العام، بمعنى أن العجز كان أقل بنحو ٣٢ مليار شيكل من التقديرات الأولى.

وقبل هذا، أعلنت وزارة المالية أن حجم الدين العام بلغ في العام الماضي نسبة ٧٣٪ من حجم الناتج العام، بمعنى ما يزيد بقليل عن ترليون شيكل. وكانت التقديرات تتحدث عن ارتفاع الدين إلى نسبة ٧٨٪، مقابل نسبة ٦٠٪ من حجم الناتج العام في نهاية العام ٢٠١٩.

وحسب التقارير الاقتصادية الإسرائيلية، فإن كل المعطيات الاقتصادية للعام الماضي، جاءت أخف وطأة مقارنة مع الوضع القائم في العالم كله، وبالذات مقارنة مع الدول المتطورة، التي تعد إسرائيل نفسها واحدة منها. إلا أن المعطيات الأكثر دقة، عادة تصدر ما بين الثلث الأول، وحتى النصف الأول من كل عام، عن العام الذي سبق، ولكن المعطيات الحالية تبقى مؤشرا، إذ جرت العادة على أن تكون التعديلات، في حال كانت، طفيفة.

ورغم كل هذا، فإن كل حكومة ستتشكل بعد الانتخابات، ستكون مطالبة من طرف المؤسسات المالية الإسرائيلية: البنك المركزي ووزارة المالية، وأيضا من المؤسسات المالية العالمية، مثل صندوق النقد والبنك الدولي، بأن توجه ضربات اقتصادية للجمهور، كي تخفض العجز في الموازنة العامة، وتقلص حجم الدين العام.

وكانت تقديرات لبنك إسرائيل المركزي قد تحدثت عن أن إسرائيل ستعود إلى مسار النمو الاقتصادي، بالقدر الذي يعوّض خسائر العامين الماضي والجاري.

والأزمة الأكبر في الاقتصاد الإسرائيلي ستكون على مستوى الجمهور، وبشكل خاص في جانب البطالة، فحتى الآن تؤكد كافة التقارير الصحافية الاقتصادية، أن هناك فوضى عارمة في المعطيات الاقتصادية، ومن الصعب معرفة الأعداد الحقيقية لمن هم في بطالة فعلية، بمعنى أنهم فقدوا مكان عملهم كليا، وبين أولئك الذين هم في حالة «إجازة ليست مدفوعة الأجر»، ويتلقون مخصصات بطالة استثنائية، وقسم منهم لا يعرف أنه فقد مكان عمله كليا، ولم يبلغ دائرة التشغيل، ومؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني).

فحسب تقرير شهر كانون الثاني الماضي، فإن عدد الذين كان في دائرة البطالة، إن كانوا مفصولين كليا من العمل، أو في حالة «إجازة ليست مدفوعة الأجر»، حوالي ٨٠٠ ألف شخص، وهم يشكلون نسبة ١٨,٥٪ من إجمالي القوى العاملة في إسرائيل. ومن المفترض أن يكون هذا العدد تراجع في النصف الثاني من شهر شباط المنصرم، على ضوء الرفع التدريجي للإغلاق، ولكن القيود ما تزال قائمة في بعض القطاعات، وبشكل خاص في قطاع الخدمات، مثل المطاعم ومرافق الطعام، التي تفتح أبوابها جزئيا، دون المكوث في المكان، وأيضا في قطاع المشتريات، مثل محلات الملبوسات والكماليات وغيرها.

فقد قال تقرير أخير إن عدد المسجلين رسميا كعاطلين كليا عن العمل، في النصف الأول من شهر شباط المنصرم، لامس ١٨٠ ألف شخص، أي قرابة ٤,٣٪، ولكن حينما يتم فتح أبواب الاقتصاد كليا، فإن هذا العدد مرشح لأن يتضاعف، ويصل إلى نحو ٩٪ من إجمالي القوى العاملة. وهذا لأن المعطّلين عن العمل إما أنهم لم يعرفوا أنهم فقدوا كليا مكان عملهم، أو أنهم عرفوا ولكنهم لم يبلغوا مكتب التشغيل، لأن هذا لن يغير شيئاً في حجم المخصصات التي يتلقاها.

وكانت تقارير سابقة قدّرت أن عدد المصالح الاقتصادية في إسرائيل قد تقلص في العام الماضي بنحو ٤٠ ألف مصلحة. ويضاف إلى هذه المصالح التي أغلقت أبوابها كليا، مصالح أخرى قلصت عدد العاملين فيها، وبضمنها شركات ضخمة جدا في الاقتصاد الإسرائيلي، مثل شركة الطيران شبه الرسمية «إلعال»، التي بدأت في إجراءات لفصل سريع لـ ٦٠٠ عامل لديها، من أصل ٦ آلاف عامل في الشركة، وهذا في إطار عملية فصل ألفي عامل، بمعنى أن الشركة ستغلق ٣٣٪ من أماكن العمل لديها، وهذا ليس فقط بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الأزمة الصحية، وإنما أيضا بسبب المنافسة على الخطوط الجوية.

المشكلة الجدية التي تنتظر جمهور المعطّلين عن العمل هي أن مخصصات البطالة الاستثنائية، ستنتهي فترتها مع انتهاء شهر حزيران المقبل، فهذه المخصصات منحت لمن لا يشملهم قانون البطالة، من عمر ٢٠ عاما إلى ٢٨ عاما، ومن دون تحديد فترة زمنية لهم ولغيرهم، بحسب ما ينص عليه القانون، إلا أن كل هذه الاستثناءات ستنتهي بعد أقل من ٤ أشهر من الآن، وسيجد عشرات الآلاف وأكثر من العاطلين عن العمل أنفسهم من دون مخصصات ومن دون أماكن عمل تستوعبهم.

كلمة في البداية

حزب العمل إلى أين؟

بقلم: أنطوان شلحت

ما زال موضوع عودة حزب العمل الإسرائيلي، منذ انتخاب عضو الكنيست ميراف ميخائيلي رئيسة له، إلى لائحة الأحزاب التي ستنجح وفقاً لاستطلاعات الرأي العام، في تجاوز نسبة الحسم، يحتل حيّزاً بارزاً في تغطية وسائل الإعلام الإسرائيلية للانتخابات العامة التي ستجري يوم ٢٣ آذار الحالي.

وتنشغل هذه التغطية أكثر من أي شيء آخر في جانبين يبدو أنهما ترتبا على ما يوصف بأنه استفاقة حزب العمل من موت كان شبه محقق: الأول، نجاح الحزب في أن يستقطب مصوتين من معسكر ما يسمى الوسط- اليسار، والثاني، ما قد يؤدي إليه هذا الاستقطاب من إضعاف لحظوظ حزبين آخرين من المعسكر نفسه في اجتياز نسبة الحسم، وهما «أزرق أبيض» وميرتس.

وثمة في هذا الانشغال ما يستدعي الإشارة إلى كونه، في العُمق، بمثابة برهان على فقدان حزب العمل أي مكانة متقدمة في الحلبة الإسرائيلية، بالرغم من كونه الاستمرار للحزب المؤسّس لإسرائيل، فضلاً عن كونه مؤشراً إلى هيمنة اليمين وسياسته العامة على هذه الحلبة حتى إشعار آخر.

وقد أشرنا في سياق ورقة تقدير موقف صدرت مؤخراً عن مركز مدار («تقدير موقف: انتخاب ميراف ميخائيلي ومكانة حزب العمل في المشهد السياسي الإسرائيلي»، مركز مدار، ٢٠٢١/٢/١٤) إلى أن العقدين الماضيين شكّلا المرحلة التي تآكل فيها حزب العمل وفقد مكانته كحزب سلطة، وتوقفنا عند جملة من الأسباب الخارجية (الموضوعية؟) التي تسببت بتراجع مكانته هذه إلى درجة كادت تؤدي إلى اختفائه من الحلبة السياسية. ولفتنا إلى أن ذلك يعود إلى عوامل كثيرة لعل أهمها تداعيات الانتفاضة الفلسطينية الثانية على المجتمع الإسرائيلي، وفشل خيار المفاوضات، إلى جانب حدوث تغيّرات ديمغرافية، وتحوّلات في البيئتين الإقليمية والدولية، وارتفاع مستوى الحياة الاقتصادي في العقد الأخير نتيجة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية اليمينية، وكذلك حالة الاستقرار الأمني والاستراتيجي النسبي في تلك الفترة، ما جعل منظومة اليمين بمثابة الخيار الأفضل بالنسبة إلى المجتمع الإسرائيلي.

في الوقت عينه لا يجوز إغفال أن هناك أسباباً ذاتية تقف وراء هذه السيرورة، وفي مقدمها أداء الحزب على صعيد السياستين الداخلية والخارجية، ودخول جيل جديد إلى الحزب اعتبر أن المشروع الاقتصادي- الاجتماعي هو المشروع الأهم للحزب وهو ما يمكن أن يميزه عن حزب الليكود، ولا سيما بعد فشل المفاوضات مع الجانب الفلسطيني بجريرة أحد رؤساء العمل والحكومة السابقين (إيهود باراك).

وينبغي أن نشير كذلك إلى أن ميخائيلي تكرّر منذ انتخابها أنها «رابينية (نسبة إلى إسحاق رابين) في توجهاتها السياسية»، وأنه «إذا أردنا أن نحافظ على دولة إسرائيل (يهودية وديمقراطية) يتوجب أن تكون هناك حدود بيننا وبين الفلسطينيين ولا يمكن أن تكون دولة واحدة لشعبين ولثلاثة أديان»، كما تعرب عن اعتقادها بـ«أن حل الصراع من خلال دولتين لشعبين يعتبر أولاً مصلحة إسرائيلية محضة، وحتى لو لم تكن هناك دولتان فوراً، على الأقل نبدأ بالاعتراف بأنه لا يمكن ضم الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض وأيضاً لا يمكن ضم المناطق (المحتلة)».

وإلى جانب هذا كله تؤكد ميخائيلي أنها ذات باع طويل في الشؤون الأمنية بما يؤهلها لمواجهة التحديات الأمنية الماثلة أمام إسرائيل، وعندما تتطرّق إلى التحدّي الأمني الذي يحاول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو جعله الأبرز والمرتبط بالخطر النووي الإيراني، تؤكد «أن رابين كان أول من أدرك أن إيران تتجه لأن تكون الخطر المقبل قبل نتنياهو، وشدّد على وجوب أن توفّر إسرائيل لنفسها ظروفاً أفضل من أجل مواجهة هذا التحدي»!

وفي الأيام الأخيرة، وفي مناسبة احتفال إسرائيل بعيد البوريم (عيد المساخر)، كتبت ميخائيلي في تغريدة نشرتها في حسابها الخاص على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أن الملكة إستير تعتبر «الرهان على أن في وسع النساء أيضاً الانتصار على التهديدات القادمة من جهة بلاد الفُرس»!

وللعلم فإن سفر إستير من كتاب العهد القديم، الذي يعود إليه مصدر الاحتفال بعيد المساخر، هو أحد الأسفار التي تنادي عناصر إسرائيلية مناهضة للصهيونية وسياستها حيال الشعب الفلسطيني وحقوقه بعدم إدراجه في عداد النصوص التوراتية المرجعية التي يوجد في صددها «إجماع قومي يهودي»، نظراً إلى ما اشتمل عليه من فظائع ارتكبها اليهود في مملكة فارس القديمة ضد من جرى وصفهم بأنهم «أعداء»، شأنه شأن سفر يهوشع الذي أورد وقائع الاحتلال الآثم لما يُسمى بـ«أرض الميعاد».

«حروب إسرائيل على الوعي» في العصر الرقمي!

كتب عصمت منصور:

كشفت المعارك الثلاث الأخيرة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة عن أهمية دمج التكنولوجيا المتطورة في إدارة معارك طويلة الأمد نسبيا، قد تمتد لأسابيع، وتستخدم فيها قطاعات عسكرية من مختلف تشكيلات الجيش، وأنها تحتاج بجانب استخدام أدوات القوة التقليدية والمباشرة، إلى الانتباه إلى الساحة الموازية التي تزداد أهمية في ظل المساحة الواسعة التي تحتلها شبكات التواصل الاجتماعي، وهي ساحة الوعي.

وأعد معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي بحثا تفصيليا حول هذه الساحة المستجدة تحت عنوان (حروب إسرائيل على الوعي في غزة: بداية العهد الرقمي كساحة قتال) بهدف تسليط الضوء على تجربة المعارك الثلاث الأخيرة والمتغيرات التي طرأت، وما يمكن تعلمه واستخلاصه من هذه التجارب، تحديدا في كيفية إدارة معركة الوعي في العهد الرقمي وعصر شبكات التواصل الاجتماعي شديدة التأثير، كونها محلية وعابرة للحدود في ذات الوقت.

يركز البحث الذي نلخصه ونجري قراءة حوله هنا، على التغيرات التي أدخلتها إسرائيل على أساليبها القتالية الموجهة ضد حركة حماس التي تسيطر وتدير من خلال سيطرتها على قطاع غزة المحتل منذ العام ١٩٦٧ من قبل جيش الاحتلال الذي انسحب منه عسكريا في العام ٢٠٠٥ ولكنه لا يزال يسيطر على كافة معابره وحدوده وأجوائه ويتحكم بمصير سكانه، صراعا متعدد الأوجه مع إسرائيل، وهو ما يستدعي اللجوء إلى عمليات عسكرية واسعة وطويلة نسبيا وخوض معركة متوازية على الوعي في منطقة (قطاع غزة) لا تزيد مساحتها عن ٣٦٥ كيلومترا مربعا، ويعيش فيه أكثر من مليوني فلسطيني، ويعد أحد أكثر المناطق ازدحاما في العالم.

شكلت حركة حماس، بطابعها السياسي والديني، وبالاستناد إلى جناحها العسكري، والحافز القوي لديها «للمس بإسرائيل» تحديا مستمرا لإسرائيل، وهو ما تطلب، بموجب البحث، خوض معارك طويلة وعنيفة وإستراتيجية من الصعب الانتصار بها، وما حتم على إسرائيل البحث الدائم عن آفاق جديدة تخفف عبء القتال المباشر، حيث تعتبر حرب المعلومات واحدة من هذه الأدوات وركيزة أساسية في السياسة الإسرائيلية تجاه القطاع أثناء وما بعد جولات القتال.

الحروب الإسرائيلية: قصف على جبهة الوعي.

إطار مفاهيمي

بخلاف دول أخرى، يعتبر فيها مصطلح «الإعلام الإستراتيجي» مصطلحا مفهوما ضمنا ومعرفا، وعلى ضوئه تعمل جهات متعددة من داخل المجال الأمني وخارجه، بتناغم متبادل، فإن من الصعب الحديث عن مصطلح شبيه ذي قدرة تعبيرية واضحة في الحالة الإسرائيلية، وهو ما يمكن الاستعاضة عنه بمصطلحات أخرى لها علاقة بفترات زمنية مختلفة هي: الحرب على الوعي، الدعاية الموجهة أو ما يعرف إسرائيليا بـ«الهسباراه»، والدبلوماسية العامة.

الحرب على الوعي هو مصطلح نشأ في المؤسسة الأمنية، واللغة العملية السائدة فيها مع بداية الألفية الثالثة، وهو يصف ويختزل العمليات التي تستهدف تغيير النظرة والمشاعر والسلوك تجاه الواقع من قبل الجمهور المستهدف، وهو بذلك يعتبر مصطلحا فضفاضا يشمل أنماط عمل سرية وعلنية، وهو المصطلح الذي نشأ منه مفهوم الدعاية الموجهة «هسباراه» التي عبر عنها وجسدها مؤسسيا الناطق باسم الجيش، وكذلك مصطلح الحرب النفسية الذي ساد في أوساط الأجهزة الاستخبارية والذي هدف إلى تغيير وجهة نظر إسرائيل وقادتها من خلال تكتيكات تضليلية، وممارسة الحيل الموجهة ضد قواتها على أرض المعركة وفي ميدان القتال، بالتناغم مع حركة الجيش وخطواته الميدانية.

الهسباراه هو مصطلح خاص بإسرائيل ونابع من خصوصية وضعها، وهو يصف الآلية التي تتم بها عملية نقل الرسائل من إسرائيل إلى العالم وإقناعه بالرواية الإسرائيلية وتحديدا في القضايا السياسية. هذا المصطلح لا ينحصر في أروقة أجهزة الأمن والمنظومة الأمنية، بل تنصب مهمة نقله على كاهل وسائل الإعلام، والتي ترمي إلى تبرير السياسة الإسرائيلية، وصد الهجمات السياسية والإعلامية ومحاولات المس بصورة إسرائيل أمام الرأي العام الدولي، وهو مصطلح تبلور في سنوات السبعينيات من خلال الافتراض بأنه من الصعب إقناع العالم المكون من قطبين، وفي ظل الصعود الكبير لمنظمة التحرير الفلسطينية والثورات العالمية، بالرواية الإسرائيلية ومن الأفضل بدل ذلك تخفيف حدة النقد الموجه لإسرائيل وبث شعور بالثقة حيال كل ما تقوم به.

واجه هذا المصطلح انتقادات واسعة بسبب لا جدواه وعدم قدرته على إحداث التغيير المطلوب، حيث تم استبداله في بداية الألفية الثانية بمصطلح جديد أكثر تركيزا وهو الدبلوماسية الجماهيرية أو العامة.

الدبلوماسية العامة التي لجأت إليها وزارة الخارجية، هي حصيلة كافة النشاطات التي تهدف إلى خدمة السياسة الإسرائيلية من خلال ضخ المعلومات والأفكار والتأثير على الجمهور المستهدف على المدى البعيد، من خلال التوجه إليه بشكل مباشر وبأبعاد وأنماط مرنة ومتعددة، لبناء القوة «الناعمة» الإسرائيلية على حساب خصومها.

أصبحت القوة «الناعمة» الناجمة عن الدبلوماسية العامة أو الجماهيرية والتي تنشأ بفعل التواصل المباشر وغير الرسمي، وبعيدا عن الحكومات، متاحة، لا بل وتمثل استجابة للعصر الرقمي وهيمنة شبكات التواصل، والتي تتيح التفاعل مع الجمهور المستهدف بدل ضخ المعلومات كما في حالة (الهسباراه) واستبدال ذلك بحملات وبناء مواقع إلكترونية ونشاطات ثقافية ومحاضرات وهكذا.

أهداف معركة الوعي على غزة

يشير البحث إلى أهداف ثابتة حاولت إسرائيل أن تحققها من خلال حروبها على قطاع غزة في الحملات الثلاث ما بين الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٤ والتي دمجت فيها ما بين القوة العسكرية المباشرة والعنيفة وما بين نشر رسائل ومحاولة زرع أفكار.

الهدف الأول الذي أرادت تحقيقه هو الردع خاصة لدى فصائل المقاومة، سواء في فترات التهدئة من أجل منعها من الإقدام على خطوات تصعيد مستقبلية، وإطالة أمد الهدوء بين جولات التصعيد، أو في فترات الطوارئ والتصعيد من أجل تقصير أمدها قدر الإمكان. الجمهور المستهدف في معركة الوعي هو بالأساس قادة فصائل المقاومة ونشطائها في الميدان، وبشكل غير مباشر الجمهور في غزة الذي يستطيع بشكل نظري أن يؤثر على حركة حماس.

وظيفة الردع هي التلويح باستخدام القوة العسكرية وإلحاق ضرر بالغ بالجهات المستهدفة، وتقليل حوافزها للإقدام على عمل قد يلحق بها خسائر فادحة. ثانيا: إظهار أن إسرائيل تتجنب المس بالمدنيين والبنى التحتية والمناطق المأهولة بالسكان. ثالثا: محاولة التمتع بدعم دولي وشرعنة هجماتها العسكرية، وقطع الطريق على فصائل المقاومة التي تسعى لإظهار الجمهور الفلسطيني على أنه ضحية عدوان إسرائيلي عنيف لا يميز بين المدنيين، وتجنيد الرأي العام الدولي ضد إسرائيل، لذا فإن مصلحة إسرائيل هي إظهار حماس كحركة إرهابية خطيرة تعرض الجمهور للخطر وأنها، أي إسرائيل، تلتزم بالقانون والمعايير الدولية المتعارف عليها في فترات الحروب التي تضطر لخوضها مكرهة. رابعا: تسعى إسرائيل إلى إضعاف فصائل المقاومة من خلال الدفع نحو تآكل شعبيتها في أوساط حاضنتها الجماهيرية المحلية التي تعتبر مصدرا رئيسيا يرفدها بالمقاتلين الجدد وتمويلها والتستر على نشاطاتها ومساعدتها.

تسعى إسرائيل من خلال المعركة على الوعي، إلى جانب هذه الأهداف الإستراتيجية، إلى ضرب المعنويات لدى المقاتلين وتثبيط عزيمتهم ورغبتهم في القتال، وإظهار التفوق الاستخباراتي وتضليل الخصم. والدعاية الإسرائيلية غير موجهة إلى حماس ومقاتليها والمجتمع الدولي فقط، بل أيضا، وخاصة في فترات القتال، توجه إلى الجمهور الإسرائيلي والجنود، من أجل ضمان تأييدهم للحرب، واحتمال نتائجها والخسائر التي قد تترتب عليها بشريا واقتصاديا، وأيضا ضمان الالتزام بالتعليمات التي تمنع وقوع خسائر قد تنعكس سلبا على معنويات الجمهور الإسرائيلي وتخدم الطرف الآخر.

الجهات التي تولت إدارة معركة الوعي حتى ٢٠٠٨

الجهة الأساسية التي تولت إدارة معركة الوعي تجاه غزة هي الجيش من خلال الناطقين باسمه، والمنسق والأذرع الاستخباراتية إلى جانب وزارة الخارجية ومكتب رئيس الحكومة.

مؤسسة الناطق باسم جيش الاحتلال هي الجهة التي تتولى تنظيم العلاقة بين الجيش ووسائل الإعلام المحلية والدولية، وقد سعت هذه المؤسسة في العقدين الأخيرين إلى تبني سياسة أكثر فاعلية، والترويج باللغة العربية من أجل التواصل ونقل الرسائل إلى متحدثي اللغة العربية بشكل مباشر، خاصة في الحرب على لبنان في عام ٢٠٠٦ التي نظر لها الإسرائيليون على أنها فشل كبير.

إلى جانب مؤسسة الناطق باسم الجيش هناك جسم آخر، هو مركز عمليات المعلومات الذي تأسس في ٢٠٠٥ من أجل تركيز المعلومات ونشر الوعي، داخل صفوف الجيش وإعداد خطط وحملات تضليل، إلا أنه وبسبب من تبعيته للاستخبارات العسكرية بقي نشاطه سريا، وعرف عن دوره في الحرب على لبنان بأنه قام بالكشف عن أسماء عسكريين أصيبوا من بين قوات حزب الله، وتوزيع بيانات باللغة العربية داخل لبنان، والسيطرة على وسائل إعلام تابعة للحزب. وإلى جانبه وجانب الناطق باسم الجيش تنشط في هذا المضمار وزارة الخارجية التي وإن كانت لعبت دورا بارزا على الساحة الدولية وبأدواتها الدبلوماسية التقليدية في الحرب على لبنان، إلا أن دورها وصف بالضعيف والأقرب إلى الفشل.

جاءت الحملة العسكرية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في العام ٢٠٠٨ والتي أطلقت عليها اسم «الرصاص المصبوب» في أجواء من التأييد الدولي وبعد حملات مكثفة ضد الصواريخ التي تطلق من غزة، وكان يتوقع لها أن تنهي أزمة غزة والصواريخ التي تطلقها حركة حماس بشكل جذري، إلا أنها انتهت بعد ٢٢ يوما من القصف المكثف بوقف إطلاق نار أحادي الجانب من قبل إسرائيل وتحقيق ردع جزئي.

وضعت الحملة لنفسها ثلاثة أهداف هي تغيير قواعد اللعبة بتوجيه ضربة موجعة ضد أي عمل تقوم به حماس وخلق حالة دائمة من الردع، والضغط على حماس بشكل متواصل لدفعها للقبول بتسوية تفرضها إسرائيل، وفرض تسوية دولية تقوض قوة الحركة في القطاع.

اختارت إسرائيل لتحقيق الهدف الأول المتمثل بالردع أن تبدأ هجومها بشكل مفاجئ من خلال استهداف قوة شرطة أثناء حفل تخريج كانت تجريه في أحد المقرات الحكومية، وهو ما خلق حالة من الصدمة، تبعتها حملة منظمة إعلامية تمثلت بإلقاء بيانات وبث أشرطة فيديو ورسائل مسجلة تكذب رواية حماس، واتصالات هاتفية للمنازل تحذر السكان من التعاون مع الحركة، ومنع محطات البث التابعة لحماس من البث والتشويش عليها إلى جانب محاولات الناطق باسم الجيش الوصول إلى المؤثرين في شبكات التواصل وإيصال رسائل من خلالهم وتضخيم الأصوات النقدية التي كانت تصدر من غزة.

وقامت إسرائيل بحملات دولية دبلوماسية وإعلامية بهدف مواجهة التحدي الرئيس المتمثل في الضائقة الإنسانية التي يعيشها سكان القطاع بفعل الحرب، حيث أعدت مسبقا مواد دعائية جندت ناطقين بمعظم اللغات من أجل بثها على مستوى العالم.

الإعلام الجديد في خدمة المعركة

برز بشكل لافت استخدام الجيش الإسرائيلي لوسائل التواصل الجديدة مثل تويتر خلال الحرب على غزة في ٢٠٠٨ حيث دشن موقعه الرسمي باللغة الإنكليزية قبل نهاية الحملة، بهدف التواصل مع الجمهور في العالم، كما قام الناطق باسم الجيش في ذات الفترة بفتح قناة على «يوتيوب» لنشر مقاطع مصورة من الميدان ومن كاميرات الجنود، كما أنه قام بالتواصل مع ٥٠ ناشطا من المدونين وتزويدهم بالمعلومات.

أديرت حرب ٢٠٠٨ على جبهتين، واقعية وافتراضية وبرز فيها دور وسائل التواصل، وهو ما جعل الحملات العسكرية التي تبعتها في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ والتي جاءت لتعزز القناعة أن مفهوم الانتصار الميداني والردع ضد تنظيم يعمل وينشط في وسط مدني وفي مكان مزدحم مثل قطاع غزة أمرا غير محسوم، وهو ما عزز القناعة بأهمية الساحة الرقمية ومعركة الوعي.

خلاصة

برز في حروب إسرائيل الأخيرة ضد حماس في قطاع غزة البعد المتعلق بالوعي بشكل كبير، وقد شهدت المنظومة الإسرائيلية تغيرات في آلية التفكير والأهداف المتعلقة بمعركة الوعي، كما برزت الحاجة إلى كسب الدعم الجماهيري خاصة بعد الحرب على لبنان التي اعتبرت حربا فاشلة.

إذا كان عنصر الردع هو العنصر الأهم الذي حكم السياسة العسكرية الإسرائيلية في حروبها السابقة، إلا أنه لا يخلق وعيا ويتحقق فقط من خلال العمل العسكري المباشر، وهو ما يعني أن المس بقدرات حماس وشعبيتها ومعنوياتها وحافزها للقتال والدعم الدولي الذي تتلقاه، يتمثل في معركة على الوعي وبأدوات جديدة.

تغير الجمهور المستهدف مع مرور الزمن والقدرة على التواصل معه مباشرة أصبحت أكبر من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والتي لا تقتصر على جمهور غزة، بل جماهير من دول عربية، وكل هذا يعظم دور عامل الوعي، والذي لا يجب أن يتوقف سواء في فترات التصعيد العسكري أو فترات الهدوء، وهي ميزة تجعله نافذا وقادرا على التأثير في فترات الهدوء، خاصة بهدف تحسين وإعادة ترميم صورة إسرائيل في العالم.

ووفقا للبحث الذي عرضنا له، فإن معركة من هذا النوع تتطلب دمج كل مركبات وعناصر الوعي وتحديدا الدبلوماسية منها، وبناء الأطر المناسبة خاصة في فترات الهدوء، وتجهيز الخطط والتنسيق بين الأذرع المختلفة، وتبني خطة إعلامية بعيدة المدى تتضمن بلورة رؤية واضحة وجمهور الهدف والرواية المتفق عليها، وكل ذلك بهدف أسمى، وهو تحقيق مصالح إسرائيل وتحسين مكانتها وصورتها في العالم.

صدر حديثاً
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»
الأراضي المُفرغة
جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب
ترجمة: ياسين السيد

الجولان المحتل.

عن تحولات إسرائيل إزاء سورية: هل هناك تكريس لمبدأ التسليم ببقاء النظام؟

كتب نهاد أبو غوش:

انشغلت إسرائيل وحكومتها خلال الأيام الأخيرة بأخبار الفتاة من مستوطنة موديعين التي اجتازت الحدود إلى سورية، وجرت مبادلتها بما لا يعرف أحد على وجه التأكيد. في البداية تسربت الأنباء عن اجتماع سري للحكومة، ثم اتضحت الأمور بشكل تدريجي: يجري نقاش موضوع إنساني له علاقة بسورية. اندلعت الشائعات، بين مخمن أنهم قتلى عملية السلطان يعقوب، إلى رفات الجاسوس إيلي كوهين الذي أعدمته سورية في العام ١٩٦٥. وسبق ذلك انتشار أنباء عن عمليات بحث وحفريات روسية في مقابر مخيم اليرموك. وقد عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى فرض حظر على النشر مكتفية بالصدى الأولي عن البعد الإنساني.

تبيّن بعد وقت وجيز أن الموضوع يتصل بالفتاة الهاربة، وأن صفقة أبرمت بتدخل روسي لمبادلة الفتاة مع أسيرين سوريين من الجولان السوري المحتل، هما نهال المقت شقيقة الأسير المحرر صدقي المقت، والأسير ذياب قهموز، ليتبين بعد ذلك أن نهال ليست أسيرة أصلا، وأنها هي وقهموز يرفضان الإبعاد إلى سورية. بعدها انتشرت قصة الإفراج عن راعيين سوريين اجتازا الحدود بالخطأ، ووسط هذه الفوضى، وكإشارة امتنان لروسيا، تسرب نبأ قيام إسرائيل بدفع أثمان لقاحات الكورونا التي قدمتها روسيا لحليفتها سورية، في الوقت الذي لا يخلو فيه شهر من غارة إسرائيلية على سورية، ولا توجد منطقة في هذا البلد إلا وقد أمطرتها الطائرات بمختلف أنواع القذائف والصواريخ، التي أوقعت مئات القتلى العسكريين والمدنيين، واستهدفت أحياء سكنية إلى معسكرات ومخازن أسلحة، أو أرتالا متحركة، أو ميادين تدريب، وغالبا تدعي إسرائيل أنها تستهدف تجمعات تابعة للحرس الثوري الإيراني أو ميليشيات تابعة لحزب الله اللبناني.

حظيت القضية بتغطية واسعة غلبت عليها السخرية في الصحف الإسرائيلية، فالمعلق ناحوم بارنياع مثلاً («يديعوت أحرونوت») وصف كلا من الرئيس الروسي بوتين والرئيس السوري بشار الأسد ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بالأم تيريزا، بفعل الإنسانية التي هبطت فجأة على الجميع.

إنسانية نتنياهو انتقائية

لا يفوت نتنياهو أي فرصة مهما بدت صغيرة إلا ويستثمرها في دعايته الانتخابية وتحسين فرص بقائه في السلطة، وإظهار نفسه بمظهر الأب العطوف على الإسرائيليين. فعل ذلك حين بذل جهودا خاصة واستثنائية لإطلاق سراح الفتاة نعمة يسسخار والتي كانت مسجونة في روسيا بتهمة حيازة مخدرات، واصطحبها بنفسه على طائرته من موسكو إلى تل أبيب، واللافت أن نتنياهو لا يبدي مثل هذه النزعة حين يكون الثمن السياسي باهظا وقد يؤثر على شعبيته، كما هي الحال بالنسبة لصفقة الإفراج عن الأسرى والجثامين المحتجزة في غزة.

لكن موضوع الاتفاق الملفّع بالغموض مع سورية بشأن الفتاة من مستوطنة موديعين، التي يبدو أنها هربت من أهلها ومن بيئتها المتشددة، وسبق لها أن حاولت الهروب إلى غزة، يعيد تسليط الأضواء على العلاقات الملتبسة والإشكالية بين إسرائيل وسورية، ويكشف الغطاء عن قدر من التغيير في الموقف الإسرائيلي الرسمي من النظام السوري، وهو الموقف الذي تحوّل من العداء المكشوف وترقّب سقوط النظام ودعم خصومه وخاصة جبهة النصرة المتشددة التي هي الفرع السوري لتنظيم القاعدة، إلى موقف التسليم ببقاء النظام السوري بعد عشر سنوات من الحرب الأهلية الطاحنة. وتشير الواقعة الآنفة الذكر إلى حقيقتين اثنتين في غاية الأهمية: الأولى هي مركزية الدور الذي تلعبه روسيا في سورية، سواء في الوقت الحالي أو ما يمكن أن تلعبه هذه الدولة العظمى مستقبلا في التوسط بين سورية وإسرائيل سواء لاستئناف المفاوضات أو للتطبيع، والثانية هي استخدام إسرائيل لأداة جديدة من أدوات قوتها الناعمة، وهي لقاحات الكورونا هذه المرة، سواء بنقل عينات من المخزون الفائض لدى إسرائيل، أو دفع ثمنها كما في حالة سورية. فقد نقلت مواقع إخبارية أن إسرائيل تعتزم إهداء ١٩ دولة صديقة، بينها دولة موريتانيا العربية، كميات من لقاحات الكورونا تتراوح بين ألف وخمسة آلاف جرعة لكل بلد، مقابل مواقف سياسية داعمة لإسرائيل من هذه الدول ومن بينها هندوراس وغواتيمالا، والمجر وجمهورية التشيك، مع العلم أن الإجراءات البيروقراطية الإسرائيلية وتحكم إسرائيل بالمعابر الفلسطينية، واستخدام اللقاحات كوسيلة ابتزاز، ما زالت تحرم ملايين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من المطاعيم.

الجولان في قلب النقاش

بالتزامن مع قضية الفتاة الهاربة، وقع ما هو مهم للموضوع السوري - الإسرائيلي، ففي تصريحات لشبكة سي. إن. إن في التاسع من شهر شباط الماضي، امتنع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن عن تأييد قرار الرئيس الأميركي السابق ترامب بشأن السيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، مكتفيا بتفهم الأهمية الأمنية لهضبة الجولان بالنسبة لإسرائيل، وقال إن «الأسئلة القانونية شيء آخر»، كما ربط الأمر بتطورات الأوضاع في سورية وتوقف التهديدات التي يشكلها النظام السوري وحلفاؤه لإسرائيل.

ردّ نتنياهو على الفور وقال في بيان أصدره مكتبه، وفي لغة أقرب إلى مناكفة بلينكن وإدارة بايدن، إن «هضبة الجولان سوف تبقى إلى الأبد جزءا من دولة إسرائيل».

جاء اندلاع الأزمة السورية بمثابة هدية من السماء لإسرائيل، التي غالبا ما كانت ترى في سورية الدولة، قبل نظامها، خصما عنيدا، وحليفا لإيران وحزب الله. وكانت دمشق قبل الأزمة تستضيف القيادات الفلسطينية المعارضة، بمن فيهم قيادات حماس. وخاضت سورية عدة حروب ضد إسرائيل، ولعبت دورا مركزيا في معارضة الحلول الثنائية والمنفردة مثل اتفاق كامب دايفيد والصلح المنفرد الذي أبرمه الرئيس المصري أنور السادات، وحتى أنها عارضت اتفاق أوسلو، مع أن سورية شاركت في مؤتمر مدريد والمفاوضات الثنائية والمتعددة التي انبثقت عنه، لكن الملف السوري كان الأكثر بطئا، واصطدمت إسرائيل بتمسك سورية بالانسحاب الكامل لخطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، والتي كان لسورية فيها الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا.

وصلت المفاوضات والاتصالات السرية السورية-الإسرائيلية إلى مراحل متقدمة، وظهر في حينه ما يسمى بـ«وديعة رابين» وهو تعهد من رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحاق رابين، قدمه للرئيس الأميركي في منتصف التسعينيات بيل كلينتون، ويقضي بانسحاب إسرائيل إلى خطوط الرابع من حزيران مقابل تأمين حصة إسرائيل كاملة من مياه بحيرة طبريا، وإقامة محطات إنذار مبكر في الجولان، وتطبيع كامل للعلاقات. لكن المفاوضات حول ذلك توقفت بعد اغتيال رابين في العام ١٩٩٥، وتبدل الحكم في إسرائيل بمجيء نتنياهو العام ١٩٩٦.

اللافت أن الحديث عن «وديعة رابين» تجدد في عهد حكومة إيهود أولمرت، وجرى التوصل إلى ما عرف باتفاق النقاط الست، ثم تجددت الاتصالات بوساطة أميركية غير رسمية مرة أخرى مع بداية ولاية نتنياهو الثانية العام ٢٠٠٩، الذي عارض بعض النقاط الست، لكنه لم يعارض مبدأ الانسحاب، وأضاف شروطا جديدة أهمها ابتعاد سورية عن المحور الإيراني وإقامة منطقة منزوعة السلاح في الجولان.

تنصلت إسرائيل من كل هذه الالتزامات مع انفجار الأزمة السورية، وطوال فترة هذه الأزمة المحتدمة، تدخلت أطراف دولية وإقليمية كثيرة، سواء بشكل عسكري ومادي مباشر كما فعلت إسرائيل وروسيا والولايات المتحدة وإيران وتركيا وحزب الله وميليشيات أخرى متعددة الانتماءات، أو بشكل مالي وسياسي واستخباري كما كان دور السعودية وقطر والإمارات ومصر وحتى الأردن، وكان الدور الإسرائيلي مرتبطا بمصالح إسرائيل نفسها وبمستقبلها وحساباتها الإستراتيجية. وقد تعددت أشكال التدخل الإسرائيلي في الأزمة السورية وإن كان أبرزها هو التدخل العسكري الذي استهدف بشكل خاص قوات النظام السوري وحلفاءه وخاصة الإيرانيين وحزب الله. كما اتخذ التدخل الإسرائيلي شكل الدعم السافر والغريب لتنظيم جبهة النصرة، التي سيطرت قواتها بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ على أجزاء واسعة من محافظتي درعا والقنيطرة، وبالتحديد على المناطق المتاخمة للجولان السوري المحتل. في البداية ادعت المصادر الإسرائيلية أنها تخشى من وجود هذا التنظيم المصنف إرهابيا في العالم كله على حدودها المباشرة. لكن سرعان ما تكشفت أشكال عدة للتنسيق والدعم الإسرائيلي لجبهة النصرة أبرزها تقديم المساعدات الطبية، والعلاج لجرحى التنظيم، وبالتحديد في مستشفى زيف في صفد، وتقديم الدعم اللوجستي، والتعرّض المتكرر لمحاولات النظام محاصرة هذه القوات والقضاء عليها كما فعل في كثير من تجمعاتها في باقي المحافظات، حيث ظلت مواقع تنظيم جبهة النصرة المحاذية للمناطق المحتلة، آخر معاقل التنظيم التي احتفظ بها، قبل إبرام اتفاق نقل عناصره إلى محافظة إدلب.

من الواضح أن إسرائيل كانت معنية بإضعاف الدولة السورية واستنزافها إلى الحد الأقصى. في بداية الأزمة، وبحسب تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠١٢، رجحت التقديرات الإسرائيلية انهيارا وشيكا للنظام السوري على غرار باقي الأنظمة العربية التي تهاوت تحت ضربات الربيع العربي. لكن الخوف ظل قائما من وقوع الفوضى ومجيء سلطات راديكالية وإسلامية متطرفة. ومع مخاوف إسرائيل من تأثير ثورات الربيع العربي، يلحظ تقرير مدار تميز موقف إسرائيل تجاه ما يجري في سورية بكونه واضحا وسلبيا، بسبب مواقف النظام التاريخية من إسرائيل وتحالفه مع إيران. وفي حين دعا بعض السياسيين مثل أفيغدور ليبرمان إلى التأييد الصريح لإسقاط النظام السوري، ظل موقف نتنياهو (الذي عاصرت حكوماته المتعاقبة كل مراحل الأزمة السورية) حذرا مع الحرص غير المعلن على إضعاف النظام وتحاشي وقوع الفوضى الشاملة. وفي بدايات الأزمة وجدت إسرائيل مصلحتها في استمرار غرق سورية في الفوضى لأن ذلك سوف يشطب سورية من معادلة القوة التي تواجهها إسرائيل في الشرق الأوسط (تقرير مدار للعام ٢٠١٣ من إعداد فادي نحاس) واختلال ميزان القوى الإقليمي في غير صالح إيران بحسب تقديرات المحللين الإسرائيليين.

لا يختلف الموقف المبطّن من إضعاف الدولة السورية، وإنهاكها وتشجيع عوامل تقسيمها وتفتيتها، عن مساعي إسرائيل السابقة لتقسيم لبنان وقيام دويلات طائفية، مارونية ودرزية وسنية، وتقسيم غيره من الدول العربية كالعراق إلى دويلات مذهبية وإثنية وعرقية، في الحالة السورية يبدو التقسيم نموذجيا لطموحات إسرائيل، التي ستبدو لو حصل ذلك دولة «يهودية» طبيعية ومنسجمة مع محيطها من الدويلات الدينية والطائفية والمذهبية.

كما أن تأجيج الصراع السوري الداخلي، يساهم في تهميش وإضعاف الاهتمام بالقضية الفلسطينية من جهة، ويعزز رغبة إسرائيل وحكامها بسطوة الهموم والهواجس الأمنية على حساب كل ما عداها من قضايا وملفات كموضوع التسوية السياسية وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، ويزكّي مطالبها الدائمة بضمان تفوقها العسكري النوعي، وحاجتها إلى حدود آمنة و«يمكن الدفاع عنها» حتى لو كانت مقتطعة ومحتلة من أراضي الآخرين. أما الجائزة الكبرى التي ستحصل عليها إسرائيل من تقسيم الدولة السورية، فهي هضبة الجولان السوري المحتل، التي ستسقط كثمرة ناضجة في حضن إسرائيل طالما أن الدويلات والكيانات السورية المتصارعة سوف تواصل مقاتلة بعضها البعض، وسيفقد كل منها شرعية وأهلية المطالبة بعودة الجولان المحتل.

تسليم ببقاء النظام؟

مع استمرار تماسك النظام السوري في وجه التحديات العاصفة، تحول القلق الإسرائيلي إلى تعاظم نفوذ إيران وحزب الله في سورية، وزيادة القدرات العسكرية وخاصة الصاروخية للحزب اللبناني وحصوله على مزيد من الأسلحة سواء من إيران عبر سورية، أو حتى من مخازن الجيش السوري التي كان بعضها مشرعا أمام سيطرة قوى المعارضة.

عاما بعد عام، ومع تطور الأحداث الدامية في سورية، وعلى الرغم من استمرار وجود قوات عسكرية أميركية في سورية وتحديدا في المناطق الصحراوية على الحدود مع العراق وكذلك في المناطق التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية الكردية شمال شرقي سورية، وقوات تركية في عمق الأراضي السورية، واستمرار سيطرة قوى المعارضة المسلحة على معظم محافظة إدلب وعدد من الجيوب في محافظتي حلب وحماة، باتت الغلبة تميل بشكل واضح لصالح النظام المدعوم بقوة من روسيا التي تدخلت بشكل مباشر في القتال، وكذلك من إيران وحزب الله اللبناني، ومن بعض التشكيلات الميليشيوية العراقية. وهذا دفع إسرائيل، على ما يبدو، إلى التسليم ببقاء النظام، والإقرار بأن روسيا باتت لاعبا رئيسا، وربما تصبح اللاعب الأهم في منطقة الشرق الأوسط في حال استمرار الانكفاء الأميركي عن هذه المنطقة المضطربة. كما أنه دفع إسرائيل إلى وضع خطوط حمر جديدة، كما يورد تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠١٧ (في باب «المشهد السياسي والعسكري» من إعداد أنطوان شلحت)، حيث باتت إسرائيل تضع انسحاب إيران، ورفض أي وجود عسكري لها في سورية، شرطا لأية تسوية مقبلة في هذا البلد.

التفاهم مع الروس

وتراهن إسرائيل على أن الدور الروسي المتعاظم في سورية سوف يمكنها دائما من إيجاد طرق ومداخل مناسبة للحديث مع الروس أو التفاهم معهم حول ضرورة تأمين المصالح الأمنية الإسرائيلية في أية تسوية أو وضع قد ينشأ مستقبلا في سورية، ومردّ هذا الرهان يكمن في شبكة العلاقات والمصالح المشتركة والمتداخلة بين روسيا وإسرائيل، والتي تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية واسعة ومتعددة، وتسمح مثل هذه التشابكات لإسرائيل حتى بمواصلة القيام بأعمال عسكرية منتقاة، وشن هجمات تستهدف بشكل خاص القوات الإيرانية من دون الاقتراب من مناطق عمل القوات الروسية، وضرورة إبلاغها المسبق عن مثل هذه التحركات حسب المصادر الإسرائيلية التي سبق لها تبرير مسؤوليتها عن سقوط طائرة روسية في أيلول ٢٠١٨، وادعت إسرائيل وقتها أنها أبلغت روسيا مسبقا عن تحركها لكن الأخيرة رفضت التبرير في حينه وحملت إسرائيل المسؤولية عن سقوط الطائرة ما دفع نتنياهو لاحقا للاعتذار. ويبدو أن تشعب العلاقات الروسية- الإسرائيلية واتساعها باتت تشمل مجالات هي من صميم الاختصاصات الداخلية والسيادية للدول، فقد نقل موقع «يسرائيل ديفينس» في نشرته يوم العاشر من شباط الماضي، أن كبار قادة إسرائيل هاتفوا في وقت متقارب نظراءهم الروس، فنتنياهو هاتف الرئيس بوتين، ووزير الخارجية أشكنازي هاتف الوزير سيرغي لافروف، ووزير الدفاع بيني غانتس تحدث مع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو بشأن التحديات الأمنية التي تواجه البلدين ومنها على سبيل المثال كيفية الحد من محاولات المحكمة الجنائية الدولية التأثير على قدرة البلدين في محاربة الإرهاب! وفي المناسبة عينها كتب الوزير أشكنازي قائلا إنه أجرى محادثة مثمرة مع لافروف تركزت على سبل منع إيران من الوصول إلى إنتاج سلاح نووي، ومنعها كذلك من توطيد نفوذها في المنطقة!

وقائع الاحتلال غير السلامية على الأرض: استيطان مدعوم بالقوة؛ المشهد من بيت دجن. (شينخوا)

«مُقترَح جديد لحزمة محفزات دولية للسلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني» ـ قراءة نقدية

كتب سليم سلامة:

أصدر معهد «ميتفيم (مسارات) ـ المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية»، قبل أيام، «ورقة سياساتية» عنوانها «مُقترَح لحزمة محفزات دولية للسلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني»، أوضح أنها نتاج أبحاث ومداولات أجراها طاقم من الخبراء الباحثين الإسرائيليين والفلسطينيين وأشرف على تحريرها طاقم ضمّ كلاً من: د. ليئور لهرس، مدير مشروع دفع السلام الإسرائيلي- الفلسطيني في معهد «ميتفيم»؛ معين عودة، المحامي المختص في مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان؛ د. نمرود غورن، رئيس معهد «ميتفيم»؛ وهدى أبو عرقوب، المديرة الإقليمية لمنظمة «التحالف من أجل السلام في الشرق الأوسط» (ALLMEP- Alliance for Middle East Peace) الذي يضم أكثر من ١٢٥ منظمة إسرائيلية وفلسطينية.

تشمل هذه الورقة السياساتية ستة أبواب موزعة على العناوين التالية: أ ـ المقدمة: محفزات للسلام؛ ب ـ الاحتياجات الأساسية للإسرائيليين والفلسطينيين: ١. الأمن، ٢. الاعتراف والشرعية، ٣. الحقوق الدينية، الرخاء الاقتصادي، الاحتياجات الداخلية؛ ت ـ الجهات الدولية التي بإمكانها تلبية هذه الاحتياجات: ١. الولايات المتحدة، ٢. الاتحاد الأوروبي، ٣. الدول العربية والإسلامية، ٤. جهات دولية إضافية أخرى؛ ث ـ التوقيت المناسب لعرض حزمة المحفزات؛ ج ـ الطريقة المناسبة لعرض هذه المحفزات؛ ح ـ تلخيص.

في قراءتنا النقدية لهذه الورقة، هنا، نقدم عرضاً توثيقياً لأبرز وأهمّ ما تضمنته، كما ورد في أبوابها المختلفة، ونناقش طروحات هذه الورقة من خلال ما يمكن اعتباره «العصب المركزي» في منطلقاتها، مفاهيمها ومرجعياتها، وهو الذي يتركز بشكل خاص في باب «الاحتياجات»، تحديدها وتفصيلها، من حيث أن هذه «الاحتياجات» هي التي تقرر ماهية المحفزات، أشكالها ومصادرها، ناهيك عن السؤال المركزي المركّب التالي: هل هي «الاحتياجات» الحقيقية حقاً؟ هل هذه هي كل «الاحتياجات»؟

شروط أولية ضرورية

يستهل طاقم التحرير هذه «الورقة» بالإشارة إلى أن المحفزات تمثّل أداة على درجة عالية من الأهمية في سيرورات السلام وأنها قد تشكل مساهمة كبيرة في الجهود الرامية إلى تسوية النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، ثم يوضح أن هذا المقترح يحدد الاحتياجات المركزية لكلا الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني (كما وردت في العناوين أعلاه). وإلى جانب ذلك، تقصى طاقم الباحثين الجهات الدولية التي يمكنها تقديم المساعدة في تلبية هذه الاحتياجات فتوصل إلى الدور المفترض الذي يمكن أن تؤديه، في هذا المجال، كل من الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي ودول العالمين العربي والإسلامي؛ ثم تتطرق الورقة إلى المسائل المتعلقة بكيفية وتوقيت تخطيط وعرض حزمة المحفزات هذه، ثم بالآليات الدولية اللازمة لضمانها وتقديمها.

ينطلق مقترح المحفزات في هذه «الورقة السياساتية» من قاعدة «قدرة منظمات المجتمع المدني، في واقع الجمود في عملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية، على دراسة قضايا بنيوية طويلة الأمد وبلورة توصيات لدفع هذه العملية وإخراجها من جمودها، سواء قبل استئناف المفاوضات الرسمية أو بعده»، كما توضح مقدمة هذه الورقة. واستناداً إلى ذلك، شكل معهد «ميتفيم»، بالتعاون مع صندوق فريدريش إيبرت، طاقماً من الخبراء الإسرائيليين والفلسطينيين عكف، خلال العامين ٢٠١٩-٢٠٢٠ على إعداد مقترح لحزمة محفزات دولية من أجل دفع عملية السلام في الشرق الأوسط؛ مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المحفزات الدولية يمكن أن تشكل أداة هامة وذات وزن وتأثير كبيرين في الحراك الدبلوماسي، وخصوصاً في مجال تسوية النزاعات، وأن تساهم بالتالي في دفع عملية السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني. ذلك أن الجهات الدولية المعنية قد تقدم هذه المحفزات بمثابة خطوة استراتيجية لدفع عملية السلام ووسيلة لإقناع القادة السياسيين بتغيير مواقفهم وسياساتهم إزاء عملية السلام. كما يمكن استخدام هذه المحفزات في مراحل مختلفة من العملية السلمية، بدءاً بتشجيع الأطراف على الشروع في إجراء المفاوضات المباشرة وانتهاءً بالدفع نحو التوقيع على اتفاقية سلام نهائية.

ينبغي للمحفزات الدولية أن تلبي الاحتياجات الجماعية لجميع أطراف النزاع وكذلك الاحتياجات الخاصة بكل واحد من هذه الأطراف، بينما يستلزم استخدام هذه المحفزات بطريقة فعالة وناجعة توفر أربعة شروط: ١. المعرفة ـ ينبغي لأطراف النزاع أن يكونوا على علم بالمحفزات المُقترَحة، سواء على مستوى القيادة أو المستوى الجماهيري العام؛ ٢. الجاذبية ـ يجب أن تكون المحفزات مرغوبة ومطلوبة في نظر كل واحد من الأطراف؛ ٣. القابلية ـ يجب أن تكون المحفزات فعلية وذات قابلية للتنفيذ؛ ٤. العلاقة بتسوية النزاع ـ يجب أن تكون المحفزات ذات علاقة مباشرة بالعملية الرامية إلى تسوية النزاع.

المحفزات كرشاوى لـ«شراء» تأييد المتشككين

من المعروف أن جهات إقليمية ودولية مختلفة قد قدمت في الماضي عروضاً عديدة لمحفزات مختلفة من أجل دفع عملية السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، تعرض الورقة توثيقاً تفصيلياً لها، لكنها تشير إلى أن أبرز تلك العروض هو ما تضمنته ثلاثة مشاريع أساسية هي: «مبادرة السلام العربية» (في العام ٢٠٠٢)، اقتراح الاتحاد الأوروبي لإنشاء شراكة مميزة وخاصة مع إسرائيل والدولة الفلسطينية العتيدة (في العام ٢٠١٣) وخطة الأمن الأميركية لحل الدولتين (في العام ٢٠١٤). وقد عُرضت تلك المحفزات في مراحل مختلفة من العملية السياسية من غير تنسيق بين الأطراف المختلفة وربما كان هذا أحد الأسباب المركزية لحقيقة أن تأثير تلك العروض كان أقل بكثير مما كانت تتوقعه الأطراف التي عرضتها.

لكن، رغم كل المساعي والمحاولات، لم يحصل حتى الآن ـ كما تؤكد الورقة ـ أي تقدم يُذكر في بلورة وإعداد حزمة محفزات دولية تعود بالمردود السياسي المرغوب وتُحدث التغيير المطلوب. وتعزو الورقة هذه الحقيقة إلى عدد من الأسباب، في مقدمتها من حيث الأهمية ـ كما تدعي ـ غياب آليات دولية مناسبة تقود مثل هذا المسعى؛ انعدام الرغبة لدى المجتمع الدولي في وضع وتخطيط إجراءات وتدابير تهيئ لاتفاقية سلام نهائي ودائم بين الطرفين، طالما ظل الجمود سيد الموقف بينهما مسيطراً على العملية التفاوضية؛ خلافات في الرأي شاعت بين أطراف في المجتمع الدولي بشأن النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وسبل حله، إضافة إلى أسباب أخرى.

تنوه الورقة إلى «الجديد» الذي تمثله وتطرحه باعتبارها «مبادرة إسرائيلية ـ فلسطينية» على الرغم من أنها «لا تعكس، بالضرورة، اتفاق جميع المشاركين فيها على كل ما ورد فيها»، كما تؤكد. أما هذا «الجديد»، فهو أن هذه الورقة، وخلافاً لكل المداولات السابقة التي جرت في الماضي بشأن المحفزات الدولية لدفع عملية السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني وكانت بمشاركة وبقيادة عناصر دولية فقط، أو بصورة أساسية، ودون مساهمة جوهرية وجدية من جانب إسرائيليين وفلسطينيين، تأتي (الورقة) «لعرض وجهتيّ نظر طرفيّ الصراع»، إلى جانب «الدعوة إلى الأخذ في الاعتبار احتياجات كلا الطرفين واقتراح محفزات محتملة يمكن أن تلبي هذه الاحتياجات»، وذلك خلافاً لما كان في الماضي من حيث «اقتصار المحفزات على الجانب الإسرائيلي بصورة حصرية تماماً وعدم تخصيص انتباه كافٍ للجانب الفلسطيني»! ولهذا، فمن شأن حزمة المحفزات الدولية كما تقترحها هذه الورقة «أن تساعد في التغلب على المبنى غير المتوازن للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني»، كما يؤكد أصحابها ويضيفون أن حزمة المحفزات هذه «تشمل، أيضاً، محفزات مخصصة لقطاعات مجتمعية مختلفة في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وهو ما يمكن أن يساعد على تعزيز وتوسيع التأييد والدعم للسلام بين هذه القطاعات التي تبدي بشكل عام شكوكاً عميقة حيال عملية السلام»!! وكأن أصحاب هذه الورقة يقولون، بصريح العبارة ودونما مداورة، إنهم يسعون إلى تقديم «رشاوى» لتلك القطاعات المجتمعية المقصودة من أجل تغيير مواقفها و«شراء» تأييدها لعملية السلام!

الاحتياجات ـ سلم أولويات

يقوم باب «الاحتياجات الأساسية للإسرائيليين والفلسطينيين»، التي يتعين على حزمة المحفزات الدولية تلبيتها، على فرضية أساس مفادها أن المحفزات الدولية ينبغي أن تعالج «مباعث القلق، التخوفات، التطلعات والآمال» لدى كلا الطرفين. ويتمحور الحديث في هذا الباب حول خمسة احتياجات «ذات أهمية لكلا الطرفين»، كما تصفها الورقة، لأنها احتياجات مشتركة للإسرائيليين والفلسطينيين «لكنها تشمل مركّبات مختلفة خاصة بكل واحد من الطرفين»، بالنظر إلى حالة عدم التوازن بين طرفي الصراع.

يشكل الهاجس الأمني ـ في منظور هذه الورقة ـ «عنصراً أساسياً وسائداً لدى الشعوب الغارقة في صراعات مستمرة؛ وهو يطال الأمن القومي، الأمن الشخصي، الضمانات الأمنية المستقبلية، الوسائل الكفيلة بإحباط التهديدات المستقبلية وتقليص إسقاطات الأعمال العدائية إلى الحد الأدنى»! وتضيف الورقة في هذا السياق: «في الجانب الإسرائيلي، التخوفات الأمنية هي عنصر أساس في السياسة، في الخطاب العام وفي النفسية العامة، كما يعتبر الموضوع الأمني مركّباً مركزياً في أية اتفاقية مستقبلية، إذ تطالب إسرائيل بضمانات لأن تؤدي اتفاقية السلام المنوطة بتنازلات عن أراضٍ إلى تحسين وضعها الأمني، إلى ضمان وحفظ تفوقها العسكري في الشرق الأوسط وأن تمكّنها من مواجهة الأخطار الأمنية بنجاعة قصوى»! وتزيد: «تريد إسرائيل ضمانات بأن لا تشكل الدولة الفلسطينية خطراً على أمنها وبأن يطبق الفلسطينيون تعهداتهم الأمنية وبأن يحارب الطرفان، معاً، أية تهديدات ومخاطر أمنية ومخربة للسلام»! كما أن إسرائيل «معنية بوسائل أمنية ناجعة يتم وضعها على امتداد حدودها يكون في مقدورها كشف ومنع تهديدات محتملة وعمليات لتهريب الأسلحة»!

أما بالنسبة للفلسطينيين، فالأمن ـ وفق هذه الورقة ـ هو «حاجة هامة وأساسية تتعلق، أساساً، بالأمن الوطني، سيادة القانون والأمن الشخصي». وعليه، فالفلسطينيون «معنيون بمحفزات تضمن أمن المواطنين في الدولة الفلسطينية العتيدة وسلامتهم»!

تقول الورقة إن «للاعتراف والشرعية أهميّة حاسمة بالنسبة للجانب الإسرائيلي»! وتوضح إنه «رغم كونها (إسرائيل) دولة عظمى إقليمية في الشرق الأوسط، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى الاعتراف الكافي من الدول العربية ولا تزال تصارع من أجل اكتساب شرعية دولية»! ولهذا، تطالب إسرائيل بـ «الاعتراف بحقها في الوجود والعيش بأمن وسلام، في ظل كونها الدولة القومية للشعب اليهودي»! ثم تسترسل الورقة هنا في شرح «حقيقة» أن دولة إسرائيل «عانت، منذ قيامها، من مقاطعة وعدم اعتراف دول المنطقة» إلى أن «بدأ جدار المقاطعة بالتصدع، مع عقد اتفاقيات سلام رسمية مع مصر (١٩٧٩) ثم مع الأردن (١٩٩٤)، ثم إقامة العلاقات، غير الرسمية وغير العلنية، مع العديد من الدول العربية وصولاً إلى «اتفاقيات السلام» وإقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان في العام الماضي. لكن الورقة تشير بأسف واضح إلى «حقيقة» أخرى في هذا السياق: «غير أن إسرائيل لا تزال بدون علاقات دبلوماسية، اقتصادية وثقافية مع غالبية الدول العربية والإسلامية»!

لكنّ «حاجة إسرائيل إلى الاعتراف والشرعية الإقليمية والدولية» لا تنتهي بهذا، بل هي «تشمل، أيضاً، الرغبة في الاعتراف بوجودها، إبداء التفهم لتخوفاتها الأمنية والديمغرافية، إلى جانب الاعتراف بالتاريخ اليهودي وتقبل الشعب اليهودي كجزء من الشرق الأوسط»!

أما «الفلسطينيون»، كما تقول الورقة وليس «الشعب الفلسطيني»، فهم «بحاجة إلى الاعتراف الدولي بدولة مستقلة وحرة وذات حقوق كاملة في السيادة التامة دون أي تدخل خارجي». وتضيف: «إنهم يطالبون بالاعتراف الكامل بدولة فلسطين من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الاعتراف باستقلالها السياسي والاقتصادي، بالمواطنة، بالهوية وبالتراث الفلسطيني، كما بحرية التنقل والسيطرة على الموارد الطبيعية... وهم يرون بذلك تطبيقاً أساسياً لحقهم في تقرير المصير وتطبيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة». وتذكّر الورقة بأن المجلس الوطني الفلسطيني أقر في العام ١٩٨٨ وثيقة إعلان الاستقلال وتعترف اليوم ١٣٩ دولة بدولة فلسطين. وفي أيلول ٢٠١٢، اعترفت الهيئة العمومية للأمم المتحدة بدولة فلسطين كمراقب ليس عضواً في المنظمة. وتنهي الورقة بالقول: «الإجراءات الدولية في مجال توسيع الاعتراف والشرعية الدولية ستكون بمثابة محفزات ذات أهمية بالغة للجانب الفلسطيني».

في مجال الحقوق الدينية، تؤكد الورقة على أن «القضية الدينية هي مركّب هام في عملية السلام، خاصة وأن مسألة الأماكن المقدسة قد شكلت عائقاً مركزياً في محادثات السلام التي جرت بين الطرفين في الماضي». تشرح الورقة عمق «الرابطة الدينية» التي تربط كلا الطرفين، الفلسطينيين واليهود، بالأماكن الدينية الأبرز والأهمّ ـ «جبل الهيكل»/ الحرم القدسي الشريف في القدس و«الحرم الإبراهيمي الشريف» في الخليل، وتذكّر بأن إسرائيل طالبت الدول العربية في السابق بالاعتراف «بالأهمية الدينية لجبل الهيكل بالنسبة للشعب اليهودي» وبالتنديد الإسرائيلي بقرارات صدرت عن منظمة «يونسكو» بشأن القدس و«عدم تأكيد هذه القرارات على الرابطة بين اليهودية وبين جبل الهيكل»، بينما «اعترض الفلسطينيون على عدم اعتراف بعض خطط السلام بحقوقهم في الأماكن المقدسة وأبدوا تخوفات من حصول تغييرات مستقبلية في تسويات الوضع القائم (ستاتوس كوو) الحالية».

في هذا المجال، تقول الورقة إن «أية اتفاقية مستقبلية بشأن الأماكن المقدسة تتوقف على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وقدرتهما على إيجاد حل متفق عليه. لكن الجهات الدولية تستطيع تقديم محفزات تساعد كلا الطرفين على التوصل إلى اتفاق بهذا الصدد».

خلاصة

توقفنا، بصورة تفصيلية، عند الاحتياجات الثلاثة الأولى فقط من بين الاحتياجات الخمسة التي حددتها الورقة (كما ذكرناها أعلاه: الأمن، الاعتراف والشرعية، الحقوق الدينية، الرخاء الاقتصادي واحتياجات داخلية) وأوضحت ضرورة تقديم محفزات دولية بشأنها. وقد اخترنا التركيز على هذه الاحتياجات الثلاثة، بشكل خاص، لكونها تحتل مكانة مركزية في موضوع الصراع إجمالاً، كما في المقترحات والمساعي السياسية لإنهائه وحله ـ الأمن، الاعتراف والشرعية والحقوق الدينية ـ ولكي نحاول توضيح عمق الفجوة التي تفصل بين ما تورده هذه الورقة بشأن هذه الاحتياجات وطريقة عرضها، من جهة، وبين ما يفرضه الواقع الحقيقي وما ينبغي أن يشتق منه، من جهة أخرى.

تبين قراءة هذه الورقة، على نحو جليّ، مدى «عدم التوازن» في طروحاتها، تأثراً بـ«عدم التوازن» بين طرفي الصراع، كما تصفه، وهو ما يبدو واضحاً تماماً في الحديث عن مجالين من الاحتياجات، الأمن والاعتراف والشرعية، على وجه التحديد.

ففي مجال الأمن تؤكد الورقة الرواية الإسرائيلية في كل ما يتعلق بـ«هواجسها واحتياجاتها» الأمنية المُدّعاة، حد تبينها بالكامل، إذ تتحدث عن «احتياجات إسرائيل الأمنية» كما تتجسد في المطالب التي تطرحها إسرائيل في سياق أية محادثات سلام، بل قبلها وتمهيداً لها، ليس للحصول على «ضمانات» ما بعد تحقيق السلام وإنما قبله بكثير أيضاً، لتحوّل هذا «الهاجس الأمني» إلى مشروع اشتراطات وعوامل إجهاض ليس لأية اتفاقيات سلام محتملة فقط، وإنما لأية مساعٍ للتقدم نحو السلام أيضاً. وبهذا، تتصرف إسرائيل وكأنها هي الطرف الذي يفتقر إلى الأمن ويحتاج إلى الحماية أمام ما تتعرض له من اعتداءات وأخطار وتهديدات أمنية، وليس على أساس الواقع الذي تشكل فيه دولة احتلال على شعب آخر تمارس الاحتلال العسكري بكل جرائمه وموبقاته، بما فيه المشروع الاستيطاني.

أما حاجة الشعب الفلسطيني إلى الأمن فتختزلها هذه الورقة بكلام عموميّ توجزه في جملة تتحدث عن «الأمن الوطني، سيادة القانون والأمن الشخصي». لكنّ الورقة لا تشرح في هذا السياق كيف يمكن ضمان «الأمن الوطني وسيادة القانون والأمن الشخصي» في ظل الاحتلال العسكري وفلتان سوائب المستوطنين التي يحميها ويرعاها، بل تعمد إلى إغفال «الحاجة الأساسية» الأولى، بل الأولية والسابقة لكل الاحتياجات الأخرى، الواردة هنا وغيرها، وتشكل شرطاً أولياً وضرورياً للحديث عن الاحتياجات الأخرى، اللاحقة. ونقصد: حاجة الشعب الفلسطيني إلى إنهاء الاحتلال والتحرر الوطني وممارسة حقه الأساس في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على جزء من أرض وطنه. ذلك أن لا معنى للحديث عن أمن واعتراف وشرعية وحقوق دينية، أو كل ما سواها من حقوق واحتياجات، قبل الحديث عن التحرر من الاحتلال وتقرير المصير والاستقلال وبدونه.

هذه ـ «مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بدولة مستقلة حرة وذات حقوق كاملة في السيادة» ـ تضعها الورقة تحت باب «الحاجة إلى الاعتراف والشرعية». وكأنها تربط العربة خلف الحصان، إذ كيف هناك يكون اعتراف وتكون شرعية بدون إنهاء الاحتلال وإخلاء المستوطنات، أولاً، وما معنى الحديث عن أمن فلسطيني (شخصي ووطني) تحت نير الاحتلال وسوائب مستوطنيه؟

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨٠»

محور العدد:

إسرائيل في أفريقيا: سيرورة تطور العلاقات

جريمة الاقتلاع.

الرقابة الإسرائيلية تسمح بنشر تقرير يوثق جرائم قتل للهاغناه والبلماح بعد ٧٣ عاماً رغم أن تفاصيله نُشرت أصلاً!

كتب هشام نفاع:

نقل موقع «معهد عكيفوت»، وهو منظمة غير ربحيّة تنشط من أجل كشف وثائق تمنع السلطات الإسرائيلية نشرها، على الرغم من انقضاء الوقت المحدد لحجبها وفقاً لقانون الأرشيفات، أنه بعد مرور ٧٣ عاماً سمحت الرقابة العسكرية بالكشف عن النص الرسمي لتقرير بعنوان «تقرير ريفتين» وثق جرائم قتل قامت بها عناصر منظمتي «الهاغناه» (الدفاع) و «البلماح» (كتائب السحق) ضد عرب فلسطينيين وكذلك ضد مهاجرين يهود، تم اختطافهم واحتجازهم – «اعتقالهم» وفقاً للمعجم الصهيوني.

اسم التقرير يعود إلى سياسي إسرائيلي من حزب «مبام» اسمه يعقوب ريفتين كلّفه دافيد بن غوريون حين كان رئيسا لـ«لجنة أمن المستوطنات»، في ١٠ شباط ١٩٤٨، بالتحقيق في سلسلة من الحوادث التي تم لفت نظره إليها، والتي اشتبه فيها أفراد من «الهاغناه» بارتكاب جرائم خطيرة للغاية من بينها القتل والتعذيب خلال التحقيق، إضافة إلى السرقة والنهب. وبعد حوالي ثلاثة أسابيع، قدم ريفتين إلى بن غوريون تقريراً يلخص إجراءات التحقيق التي قام بها، بالإضافة إلى سلسلة من الاستنتاجات والتوصيات.

يشير «عكيفوت» إلى أن وجود «تقرير ريفتين» ليس سرا. فقد تم نشر تفاصيل منه، وتم الإقرار بأن توصيات ريفتين شكلت عاملاً مهماً في قرار تعيين المدعي العسكري العام في الجيش وإنشاء مكتب المدعي العسكري. وقرار تعيين ريفتين ورد مرارا في أدبيات العلوم السياسية والتاريخ. وتم الاستشهاد بنتائج التحقيق في الأحداث وإيراد الاستنتاجات، وعلى الرغم من ذلك فإن التقرير نفسه لم ينشر بالمرة. وهذه الأيام فقط أبلغت الرقابة العسكرية «عكيفوت» بأنه ليس هناك ما يمنع النشر. والمعهد المذكور قدم إلى الرقابة العسكرية طلباً للنشر في تشرين الثاني ٢٠١٧، ومرّت أكثر من ٣ سنوات على اتخاذ قرار «تحرير التقرير».

كتب بن غوريون في خطاب تعيين ريفتين: «لقد وصلت إليّ شكاوى واتهامات قاسية تتعلق بالانفلات لدى عدد من أعضاء المنظمة (الهاغناه) والبلماح: نهب وسطو على عرب، قتل بولنديين وعرب بدون سبب أو بدون سبب كاف، وفي جميع الأحوال بدون محاكمة، وهناك ممارسات غير نزيهة أيضا تتعلق بيهود، حالات سرقة، احتيال مالي، تعذيب عرب خلال التحقيق وما شابه. هذه الممارسات إذا صحت فإنها تشكل خطرا سياسيا وأخلاقيا على المنظمة وعلى اليشوف ويجب اتخاذ الوسائل الأكثر حدة لغرض اقتلاعها من جذورها. أولا يجب استيضاح حقيقة الأمور وإحضار المسؤولين إلى المحاكمة. ولذلك فاني ألقي عليك مسؤولية فحص سلسلة الحقائق التي نقلها إليّ مديرو شاي» (جهاز استخبارات الهاغناه).

أرفق بن غوريون برسالته قائمة بـ ١٥ حادثة قدمها له رئيس «شاي» ديفيد شلتئيل: حالات قتل، إعدام بدون محاكمة، نهب وسطو. وقد أجرى ريفتين تحقيقه في الأيام التالية. وفي آخر صفحات تقريره المؤلف من ١٨ صفحة، وضع شرحا مفصلا لقائمة من ١٥ عنصراً في الهاغناه ومنهم مسؤولون كبار قام بالتحقيق معهم. وقد فصّل التقرير معطيات ومعلومات عن الحالات الـ١٥ التي ورد ذكرها في رسالة التعيين، وهذا بالإضافة إلى قائمة مؤلفة من ١٥ حادثة إضافية تكشفت لريفتين خلال قيامه بالتحقيق، ولكنه لم يقم بفحصها.

عناصر الهاغناه قتلوا سائقاً من طبريا وساقوا ذرائع متناقضة

عن جرائم قتل العرب هناك الحالة التالية: استأجرت وحدة سرية من المستعربين تابعة للهاغناه سيارة أجرة لرجل عربي من طبريا، من أجل استخدام سيارته لأغراض العمليات السرية، وكان قصدهم ربط يديه وقدميه ووضعه على جانب الطريق والمضيّ بالسيارة. وفقاً لإحدى شهادات عناصر الهاغناه: عندما كان السائق يعتقد أن ركاب السيارة عرب تفاخر أمامهم بأنه نشط في «العصابات» (المنظمات الفلسطينية)، وعندما سمع «المستعربون» ذلك، أرادوا «اعتقاله للاستجواب لكنه قاوم بقوة، وفتح الباب وأراد القفز واضطر رجالنا إلى القضاء عليه». وبحسب رواية أخرى عن نفس الحادثة فقد «خطفوا سائق تاكسي في طبريا بسيارته. وفي الطريق، حقنوه بالمورفين، لكن الأمر لم ينجح فوضعوه في صندوق السيارة الخلفي، لكنه بدأ يدقّ بعنف، ثم اضطروا إلى إطلاق النار عليه في أعلى الجبل ثلاث مرات».

يذكر التقرير بوضوح أنه تم إعدام ستة «مسيحيين بولنديين» دون محاكمة في تل أبيب والقدس على أيدي مسلحي الهاغناه. أحد الأمثلة التي أوردها التقرير هو التالي: «منذ حوالي ثلاثة أسابيع، تم اعتقال بولندي مسيحي في تل أبيب، ونقل إلى معسكر يونا. لم يتم التحقيق معه. وأطلق الحارس النار عليه. وقتله. ثم أخذت الجثة وألقيت في متنزه هداسا». ويورد التقرير شهادات من الهاغناه منها الادعاء بأن المعتقل البولندي هاجم الحارس، وأطلق الأخير النار عليه رداً على ذلك. وكتب أن مسؤول استخبارات الهاغناه قال: «كان المعتقل بعد إطلاق النار عليه في حالة احتضار. لذلك وبعد النظر في الأمر تقرر القضاء عليه وإخراجه من المعسكر». ويروي التقرير قصة إعدام «بولندي مسيحي» آخر تم اعتقاله في تل أبيب واستجوابه تحت التعذيب، ووُصف كـ «رجل من العالم السفلي... تبين أنه كان على اتصال بالألمان في الخارج. تم إعدامه». والأقسى إعدام بولنديين في ظروف مماثلة بالقرب من محطة الباصات المركزية في القدس لأنهما «لم يتمكنا من تفسير سبب وجودهما هناك». وتباينت وتناقضت الإفادات حول سبب إعدامهما وتراوحت بين «لم يؤد التحقيق إلى توجيه تهم إليهما» ولكن «على الرغم من ذلك تم إعدامهما»، و«أنهما يتلصصان على موعد انطلاق قافلة الباصات إلى تل أبيب» وصولا إلى أنه عُثر بحوزة أحدهما على «رسالة توصيه بأنه ألماني نازي»، من دون تقديم تفاصيل.

يقول «عكيفوت»: ملف التحقيق الذي أجراه يعقوب ريفتين موجود في أرشيف الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن. يحتوي الملف على نسخة من التقرير الذي قدمه ريفتين إلى بن غوريون، بالإضافة إلى ٣٥ ملحقاً للتقرير - يبدو أنها توثيق لوقائع التحقيق الذي أجراه ريفتين والشهادات التي جمعها، واستخدمت في كتابة التقرير.

المجلس الوزاري تهرّب من القرار سنتين ثم واصل فرض التكتّم

في العام ٢٠٠٤، طلب الصحافي شلومو نكديمون من أرشيف الجيش الإسرائيلي الكشف عن التقرير. لكن الطواقم المسؤولة عن كشف الوثائق في أرشيف الدولة وأرشيف الجيش الإسرائيلي سعت إلى منع الكشف عن المواد، وأيّد مسؤولو الأرشيف موقفها وطالب بتعريف التقرير بأنه «سري». ولهذه الغاية، اتصلت إدارة الأرشيف بسكرتارية الحكومة طالبة تأكيد قرارها، وهو ما حدث. في وثيقة معلومات أساسية أعدها الأرشيف لاحقاً، قام بتفصيل أسباب قراره بضرورة فرض السرية على المواد، ومنها: أولاً، لأسباب تتعلق بحماية خصوصية الفرد: فالتقرير يتضمن أسماء الجناة وأسماء الضحايا. ثانياً، بسبب خطر الإخلال بالأمن القومي، لأن النشر التفصيلي للحوادث بما في ذلك قتل السجناء «قد يؤدي إلى زوبعة وربما إلى أعمال انتقام». وثالثا، لأن النشر يضرّ بالعلاقات الخارجية لدولة إسرائيل، لأن المعلومات عن قتل السجناء، إلى جانب الأعمال الأخرى، هي انتهاك للقانون الدولي. عامل آخر هو أن بعض الفظائع التي ارتكبت كانت ضد منشقين بولنديين، وهذه القضية حساسة للغاية ويمكن أن تضر بالعلاقات بين البلدين، بولندا وإسرائيل.

اجتمعت اللجنة الوزارية بشأن كشف مواد أرشيفية سرية في حزيران ٢٠٠٤ بغياب عضوين ولم تبتّ في طلب الأرشيف: صوّت وزير العدل يوسف لبيد على طلب الأرشيف التحفّظ على التقرير، أما مئير شطريت الذي شغل منصب وزير بدون حقيبة في وزارة المالية، فقد رفض مواصلة التكتم على تقرير ريفتين لمدة خمس سنوات إضافية. وبعد سنتين وشهر، في تموز ٢٠٠٦، قررت اللجنة الوزارية الموافقة على طلب الأرشيف بمواصلة فرض السرية على تقرير ريفتين لمدة خمس سنوات، ولكن حتى بعد انقضاء هذه السنوات الخمس، لم تُفتح الوثيقة لاطلاع الجمهور في أرشيفات الجيش الإسرائيلي.

أعيد موضوع «تقرير ريفتين» إلى اللجنة الوزارية عام ٢٠١٧ بخصوص طلب آخر لمراجعته والسماح بنشره. ففي أيلول ٢٠١٦ وفي كانون الثاني- شباط ٢٠١٧ نظرت اللجنة الوزارية في قضية كشف «تقرير ريفتين»، إلى جانب مسألتين إضافيتين كانتا على بساط بحثها. طلب أحد المواطنين قراءة نسخة عن التقرير موجودة في أرشيف الجيش الإسرائيلي، وبما أن فترة تقييد كشف الوثيقة قد انتهت، فإن الطريقة القانونية الوحيدة لمنع الاطلاع عليها هي بواسطة صدور قرار عن مسؤول أرشيف الدولة، ثم مصادقة لجنة الوزراء المذكورة على هذا القرار.

ولكن، على الرغم من توصية مسؤول الأرشيف نفسه حينذاك، د. يعقوب لزوفيك، بكشف هذا التقرير، قررت لجنة الوزراء عدم كشفه في الأرشيفات الحكومية، إضافة إلى مواصلة التستر على المواضيع والمواد الأخرى التي بحثتها وذلك لمدة ٥ سنوات إضافية أخرى. وقال معهد «عكيفوت» إنه قبل عقد اجتماعات لجنة الوزراء بشأن «تقرير ريفتين»، عثر باحثو المعهد على نسخة من التقرير وذلك في أرشيف ياد طبنكين في كيبوتس «رمات إفعال» وأجروا لها مسحا ضوئيا. ثمّ، حوّل «عكيفوت» هذه الوثيقة في الخامس من تشرين الثاني ٢٠١٧ إلى الرقابة العسكرية بطلب نشرها، وهو ما تواصل حتى هذه الأيام.

الرقابة تذرّعت بالحكومة وبعد تدخّل قضائي تراجعت وسمحت بالنشر

نُشرت تفاصيل تعامل الرقابة العسكرية مع طلب المعهد لنشر «تقرير ريفتين» في تموز ٢٠١٨ في جريدة «هآرتس» وترافقت بمعطيات من التقرير. بعد نشر المقال، التقى مدير معهد «عكيفوت» بمسؤول رقابي كبير وسمع منه أن الرقابة امتنعت عن مراجعة «تقرير ريفتين» بسبب قرار اللجنة الوزارية – ولم تمنع نشره اعتمادا على اعتباراتها ومعاييرها المهنية. لاحقا، يقول «عكيفوت»، أقرّ أحد مسؤولي الرقابة في محادثة هاتفية بأن قرار لجنة الوزراء المسؤولة عن المواد الأرشيفية السرية الموجودة في الأرشيف الرسمي، لا تلزم جهاز الرقابة، لكنه قال إنهم راغبون في فحص نشر الوثيقة وفقا لما اعتبره «اعتباراتنا الخاصة». لكن بعد مرور عدة أشهر وبعد التوجه الخطي ومطالبة الرقابة بإصدار قرارها خلال سبعة أيام، جاء الرد لممثل «عكيفوت» على شكل نسخة من التقرير وعلى كل واحد من صفحاته رُسمت دائرة كبيرة وختمت كل صفحة بختم كتب فيه «مُرجأ نشره»؛ أي أن النشر ممنوع إلى أن يتم اتخاذ قرار نهائي من قبل الرقابة العسكرية. وعلى الرغم من رسائل التذكير المتكررة منذ ذلك الحين، لم تقدم الرقابة العسكرية قرارها حول ما إذا كان نشر الوثيقة التي تعود إلى آذار ١٩٤٨ مسموحا أم لا.

في آب ٢٠٢٠ توجهت جمعية حقوق المواطن إلى الرقابة العسكرية باسم «عكيفوت» وأكدت أن من واجب الرقابة فحص التقرير دون أية علاقة بقرارات السلطات الأخرى. وهكذا، ففي تشرين الثاني ٢٠٢٠، بعد أن فحصت الرقابة «تقرير ريفتين»، صادقت خطياً على أنه «ليس هناك مانع رقابي في نشر التقرير». وكما سبق الذكر هنا، تم النشر الرسمي للتقرير الذي سبق نشر تفاصيل الحوادث التي شملها التحقيق والتوصيات التي خرج بها. لكن ملاحق التقرير التي يصل عددها إلى ٣٥ ملحقاً ما زالت تحت طائلة حظر النشر. ووفقاً للتقديرات فهي عبارة عن نسخ الشهادات والإفادات التي جمعها ريفتين خلال مهمته، وهي مغلقة أمام اطلاع الجمهور ويجري التحفظ عليها في أرشيف الجيش الإسرائيلي.

«معهد عكيفوت» كان اعتبر قصة «تقرير ريفتين» جزءا من صورة جهود منع نشر وثائق أرشيفية تتعلق باعتداء إسرائيليين على مواطنين في العام ١٩٤٨ وفي السنوات التالية لها. وعلى الرغم من أن الكثير من القضايا تم النشر عنها في الصحافة وفي الأدبيات التاريخية، فإن الدولة تبذل جهودا كبرى لمنع نشر المادة الأرشيفية التي توثق الأحداث، وتمنع نشر رد الدولة بعد أن حدثت. وكل هذا بادعاء حماية الأمن والعلاقات الخارجية. والنتيجة تشويه للتاريخ ومنع إجراء نقاش يستند إلى الحقائق والتوثيق حول التاريخ القريب، حول جرائم حرب نفذها جنود الجيش الإسرائيلي وعناصر جهاز الأمن على مر السنين – وحتى قبل قيام الدولة – وحول الشكل الذي يجب من خلاله مواجهة أحداث خطيرة في تاريخ الدولة والمجتمع في إسرائيل.

وهو يرى أن منع اطلاع الجمهور على وثائق تتعلق بالاعتداء على مواطنين بذريعة عدم عرض الدولة وأذرعها أو مبعوثيها في ضوء قاتم، ادعاءات تستند على مواقف ووجهات نظر سريّة ولا يجري اختبارها علانية. ويشكك في المحاولة المتكررة للربط ما بين نشر توثيق يعود عمره إلى عشرات السنين وبين تهديدات أمنية وعلاقات دبلوماسية راهنة في الحاضر. ويضيف أنه بالمقابل، لا يمكن التشكيك في أن كشف مادة أرشيفية مخبأة هو أمر إجباري لغرض تمكين مجموعات مختلفة في المجتمع من التعرف على ماضيها الموثق. ومعرفة هذا الماضي ضرورية لتطبيق حقوق ونيل اعتراف بممارسات ظلم ارتُكبت، ودفع سيرورات عدالة داخل المجتمع. كما أن كشف مواد أرشيفية بدون تأخيرات غير مبررة ضروري لدفع المجتمع الإسرائيلي إلى الأمام، وهو مصلحة عامة هامة لا تقل عن تلك المصالح التي يتم استخدامها لتبرير مواصلة التستر على ممارسات إجرام تم ارتكابها قبل قيام الدولة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية